

حين نعود إلى التجربة الماليزية وسر نجاحها دون الغوص في التفاصيل الدقيقة لها رغم أهمية ذلك كون الحديث هنا عبر مقال وليس دراسة تحليلية، فيمكننا الارتكاز على نقاط محورية بعينها تمثل في البعد التاريخي للتعليم الحديث في ماليزيا (فجامعة مالايا مثلاً تأسست عام 1949 م وتحتل المرتبة الـ 35 عالمياً وهي الجامعة الأقدم بماليزيا) والتناغم بين عدد السكان (31 مليون نسمة) والمساحة (329 ألف كلم) والتنوع العرقي والثقافي بين مكونات الشعب (70% من الملايو و30% من القوميات الصينية والهندية وأقليات صغيرة أخرى) ثم وجود منافس تاريخي طبيعي يتمثل في النموذج السنغافوري المجاور. يضاف إلى ذلك المحيط والمجال الحيوي الخلاق لماليزيا والمتمثل في النمور الآسيوية والصين والتي تتنافس وتحفز وتتوق لكل جديد وتموج بالأفكار والعملة الماهرة الرخامية. فمن المعلوم والمؤكد أن بعد الحضاري للقوميتين الصينية والهندية في المجتمع الماليزي أثراً كثيراً التجربة الماليزية وساهمتا بقوة في تحقيق وتطبيق التنمية والنهوض السريع لخبراتها التراكمية التاريخية في التجارة والنهوض الاقتصادي ومرؤونتها العالمية في استيعاب الجديد والتكيف السريع معه مقارنة بمجتمع الملايو الأصلي والذي تعامل مع عقلية الفلاح التقليدي والذي يهاب الجديد بطبيعة اللازم ويقلب الرأي طويلاً في استيعابه والتعايش معه، من هنا لم يغب عن ذهن العبقري مهاتير محمد هذه الفجوة الحضارية والثقافية الكبيرة بين أبناء جلدته وشركاء الوطن من العرقين أعلى، فلأنه إلى سن قانون التمييز الإيجابي والذي ينص صراحة على تعظيم حقوق ومكاسب أبناء الملايو ويعفيهم من التهميش على المديين القريب والبعيد.